الفتوحات المكيّة

للشيخ الإمام خاتم الأولياء أبي بكر محيي الدّين محمّد بن علي بن محمّد بن أحمد بن عبد الله الحاتمي "المعروف بابن عربي"

المتوفّى سنة ٦٣٨ هـ

ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه

أحمد شمس الدّين

المجلّد السّادس

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الفتوحات المكية

تأليف
الشيخ الإمام خاتم الأولياء أبي بكر محيي الدين
محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الحاتمي
المعروف بابن عربي
المتوفى سنة ٦٣٨هـ

ضبطه وصححه ووضع فهارسه
أحمد شمس الدين

الجزء السادس

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

لقبول شهادته فهو من باب السعي في حق الغير لا في حق نفسه لأمور تطرأ إن لم يكن عدلاً لا يقبل الحاكم شهادته فربما ظهر الباطل على الحق فوجب السعي في العدالة لهذا كما قال: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ**» وما قصد الفخر وإنما قصد الإعلام وإراحة أمته من التعب حتى لا تمشي في ذلك اليوم كما تمشي الأمم إلى نبيّ بعد نبيّ للشفاعة فتقتصر على محمد ﷺ بما أعلمها من ذلك وأن الرجوع إليه في آخر الأمر: [المتقارب]

رَأى الأمْـرَ يُـفْـضـي إلـى آخَـرِ فـصَـيَّـرَ آخِـرَهُ أوَّلاَ

فتميزت الأمة المحمدية عن سائر الأمم في ذلك الموطن بهذا القدر إلى غير هذا.

وفيه علم موطن بيان الأمور لجميع الخلق وارتفاع التلبيس ورجوع الناس وغيرهم إلى الحق وهل ذلك نافعهم أم لا؟ وفيه علم ما لا يصح إلا لله الاتصاف به. وفيه علم ما يجب لله وما يستحيل. وفيه علم حكم من يبتغي نصرة من خذله الله عند الله تعالى. وفيه علم من يزيد شرفاً بتشريف من ينسب إليه. وفيه علم الفرق بين المهدي والهادي. وفيه علم النبوّة العامة والنبوة الخاصة وما يبقى منها وما يزول. وفيه علم هل يكون للولي الذي ليس بنبيّ مقام في الولاية لا يكون ذوقاً لنبي أم لا. وفيه علم ما هي النعم الظاهرة والباطنة ومن يتنعم بكل نعمة منهما من الإنسان. وفيه علم علامات المقربين عند الله وبماذا يعرفون. وفيه علم هل يلحق اللاحق بالسابق وأي المنزلتين أفضل؟ وفيه علم من يرى أن أحوال الآخرة على ميزان أحوال الدنيا سواء في جميع الأمور. وفيه علم ما ينبغي أن يكون عليه صاحب جنة الأعمال، وما يكون عليه صاحب جنة الورث، وما يكون عليه صاحب جنة الاختصاص. وفيه علم سبب اختصاص عالم الأمر بالأمر وعالم الإنسان بالنهي والأمر. وفيه علم ما نفى الله من أسمائه أن يشرك فيه فلم يشرك. وفيه علم ما لا يدرك إلا بالحوالة. وفيه علم الجزاء ومحله أيضاً. وفيه علم صفة الطريق إلى الجنة ومن يسلك. وفيه علم من أرخى الله له في طِوَلِهِ في الدنيا هل يرخي له في الآخرة كذلك جزاء. وفيه علم اختلاف أحوال الخلق في الاستدعاء إلى الله تعالى يوم القيامة للفصل والقضاء. وفيه علم ما هو أعظم الأهوال عند الله ولم يأت به إلا الإنسان خاصة وما أجرأه على ذلك وقد خلقه الله ضعيفاً فقيراً إلى كل شيء، وفيه انقلاب الولي عدوّاً لمن كان له ولياً، وانقلاب العدو ولياً لمن كان له عدواً. وفيه علم العلم الضروري والنظري والبديهي، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الباب السادس والستون وثلاثمائة

في معرفة منزل وزراء المهدي الظاهر في آخر الزمان الذي بشّر به رسول الله ﷺ وهو من أهل البيت

[نظم: الكامل]

إنّ الإمـامَ إلـى الـوَزيـر فَـقـيـرُ وعـلـيـهـمـا فَـلَـكُ الـوجـود يَـدُورُ

والـمُـلْـكُ إن لـم تَـسْـتَـقِـمْ أحـوالُـهُ بـوجـود هـذيـن فـسـوف يَـبُـورُ

ولـــقـــد رأيـــتُ مـــثـــالَـــهُ بـــمُـــطَـــوَّلٍ وبـــمُـــخْـــتَـــصَـــرْ

أردت بالمطول العالم كله، وبالمختصر الإنسان الكامل لما رأيت أن التقلب في كل ذلك لازم، ففي العالم تقلب الليل والنهار، وفي الإنسان الكامل الذي ساد العالم في الكمال وهو محمد ﷺ سيد الناس يوم القيامة وهو الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين، ولما جرى بنا القلم في حلبة العبارة الرقمية لأن التعريف قد يقع لفظاً وكتابة، وقد يقع في العموم عند الخواص بالنظر وقد وجدته، وقد يقع بالضرب وقد وجده رسول الله ﷺ بأمور كثيرة غير ما ذكرنا، وكل ذلك خطاب وتعريف فطريق علمنا الأخبار ولما كنت على هذه القدم التي جالست الحق عليها أن لا أضيع زماني في غير علمي به تعالى قيض الله واحداً من أهل الله تعالى وخاصته يقال له أحمد بن عقاب اختصه الله بالأهلية صغيراً فوقع منه ابتداء ذكر هؤلاء الوزراء فقال لي: هم تسعة، فقلت له: إن كانوا تسعة فإن مدة بقاء المهدي لا بد أن تكون تسع سنين فإني عليم بما يحتاج إليه وزيره، فإن كان واحداً اجتمع في ذلك الواحد جميع ما يحتاج إليه، وإن كانوا أكثر من واحد فما يكونون أكثر من تسعة فإنه إليها انتهى الشك من رسول الله ﷺ في قوله خمساً أو سبعاً أو تسعاً في إقامة المهدي وجميع ما يحتاج إليه مما يكون قيام وزرائه به تسعة أمور لا عاشر لها ولا تنقص عن ذلك وهي: نفوذ البصر، ومعرفة الخطاب الإلهي عند الإلقاء، وعلم الترجمة عن الله، وتعيين المراتب لولاة الأمر، والرحمة في الغضب، وما يحتاج إليه الملك من الأرزاق المحسوسة والمعقولة، وعلم تداخل الأمور بعضها على بعض، والمبالغة والاستقصاء في قضاء حوائج الناس، والوقوف على علم الغيب الذي يحتاج إليه في الكون في مدته خاصة، فهذه تسعة أمور لا بد أن تكون في وزير الإمام المهدي إن كان الوزير واحداً أو وزرائه إن كانوا أكثر من واحد. فأما نفوذ البصر فذلك ليكون دعاؤه إلى الله على بصيرة في المدعوّ إليه لا في المدعو فينظر في عين كل مدعوّ ممن يدعوه فيرى ما يمكن له الإجابة إلى دعوته فيدعوه من ذلك ولو بطريق الإلحاح وما يرى منه أنه لا يجيب دعوته من غير إلحاح لإقامة الحجة عليه خاصة، فإن المهدي حجة الله على أهل زمانه وهي درجة الأنبياء التي تقع فيها المشاركة قال الله تعالى: ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ [يوسف: ١٠٨] أخبر بذلك عن نبيه ﷺ، فالمهدي ممن اتبعه وهو ﷺ لا يخطىء في دعائه إلى الله فمتبعه لا يخطىء فإنه يقفو أثره، وكذا ورد الخبر في صفة المهدي أنه قال ﷺ: «**يَقْفُو أَثَرِي لا يُخْطِىءُ**» وهذه هي العصمة في الدعاء إلى الله وينالها كثير من الأولياء بل كلهم، ومن حكم نفوذ البصر أن يدرك صاحبه الأرواح النورية والنارية عن غير إرادة من الأرواح ولا ظهور ولا تصوّر كابن عباس وعائشة رضي الله عنهما حين أدركا جبريل عليه السلام وهو يكلم رسول الله ﷺ على غير علم من جبريل بذلك ولا إرادة منه للظهور لهم فأخبرا بذلك رسول الله ﷺ ولم يعلما أنه جبريل عليه السلام فقال لها ﷺ: أو قد رأيتيه؟ وقال لابن عباس: أرأيته؟ قالا: نعم، قال: ذلك جبريل. وكذلك يدركون رجال الغيب في حال إرادتهم الاحتجاب وأن لا يظهروا للأبصار فيراهم صاحب هذا الحال، ومن نفوذ البصر

حجر عليه التصرّف في مال زيد بغير إذنه، فما في العالم رزق إلا وهو بقية الله، فيحكم الإمام فيه بقدر ما أنزل الله من الحكم فيه فاعلم ذلك، فالناس على حالتين: اضطرار وغير اضطرار، فحال الاضطرار يبيح قدر الحاجة في الوقت ويرفع عنه حكم التحجير، فإذا نال ما يزيلها به رجع عليه حكم التحجير، فإن كان المضطرّ قد تصرّف فيما هو ملك لأحد تصرّف فيه بحكم الضمان في قول وبغير ضمان في قول، فإن وجد أدّاه عند القائل بالضمان، وإن لم يجد فإمام الوقت يقوم عنه في ذلك من بيت المال، وإن كان المتصرّف قد تصرّف فيما لا يملكه أحد أو يملكه الإمام بحكم الوكالة المطلقة من الله له فلا شيء عليه لا ضمان ولا غيره، وهذا علم يتعين المعرفة به على إمام الوقت لا بدّ منه، فما تصرّف أحد من المكلفين بالوجه المشروع إلا في بقية الله، قال الله عز وجل: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [هود: ٨٦] وهو حكم فرعيّ، وإنما الأصل أن الله خلق لنا ما في الأرض جميعاً ثم حجر وأبقى فما أبقاه سماه بقية الله وما حجر سماه حراماً أي المكلف ممنوع من التصرّف فيه حالاً أو زماناً أو مكاناً مع التحجير، فإنّ الأصل التوقف عن إطلاق الحكم فيه بشيء، فإذا جاء حكم الله فيه كنا بحسب الحكم الإلهيّ الذي ورد به الشرع إلينا، فمن عرف هذا عرف كيف يتصرَّف في الأرزاق. وأما علم تداخل الأمور بعضها على بعض فهذا معنى قوله تعالى: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [فاطر: ١٣] فالمولج ذكر والمولج فيه أنثى، هذا الحكم له مستصحب حيث ظهر، فهو في العلوم العلم النظري، وهو في الحس النكاح الحيوانيّ والنباتي، وليس شيء من ذلك مراداً لنفسه فقط بل هو مراد لنفسه ولما ينتجه، ولولا اللحمة والسدا ما ظهر للشفة عين وهو سار في جميع الصنائع العملية والعلمية، فإذا علم الإمام ذلك لم تدخل عليه شبهة في أحكامه، وهذا هو الميزان الموضوع في العالم في المعاني والمحسوسات، والعاقل يتصرّف بالميزان في العالمين بل في كل شيء له التصرّف فيه، وأما الحاكمون بالوحي المنزل أهل الإلقاء من الرسل وأمثالهم فما خرجوا عن التوالج، فإن الله جعلهم محلاً لما يلقي إليهم من حكمه في عباده، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] وقال تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ﴾ [النحل: ٢] فما ظهر حكم في العالم من رسول إلا عن نكاح معنوي لا في النصوص ولا في الحاكمين بالقياس، فالإمام يتعين عليه علم ما يكون بطريق التنزيل الإلهيّ وبين ما يكون بطريق القياس وما يعلمه المهدي أعني علم القياس ليحكم به وإنما يعلمه ليتجنبه، فما يحكم المهدي إلا بما يلقي إليه الملك من عند الله الذي بعثه الله إليه ليسدّده، وذلك هو الشرع الحقيقيّ المحمدي الذي لو كان محمد ﷺ حياً ورفعت إليه تلك النازلة لم يحكم فيها إلا بما يحكم هذا الإمام، فيعلمه الله أن ذلك هو الشرع المحمدي فيحرم عليه القياس مع وجود النصوص التي منحه الله إياها ولذلك قال رسول الله ﷺ في صفة المهدي: «**يَقْفُو أَثَرِي لاَ يُخْطِىءُ**» فعرفنا أنه متبع لا متبوع، وأنه معصوم ولا معنى للمعصوم في الحكم إلا أنه لا يخطىء، فإن حكم الرسول لاينسب إليه خطأ، فإنه ﴿مَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤] كما أنه لا يسوغ القياس في موضع

يكون فيه الرسول ﷺ موجوداً وأهل الكشف النبيّ عندهم موجود فلا يأخذون الحكم إلا عنه، ولهذا الفقير الصادق لا ينتمي إلى مذهب إنما هو مع الرسول الذي هو مشهود له، كما أن الرسول مع الوحي الذي ينزل عليه، فينزل على قلوب العارفين الصادقين من الله التعريف بحكم النوازل أنه حكم الشرع الذي بعث به رسول الله ﷺ وأصحاب علم الرسوم ليست لهم هذه المرتبة لما أكبوا عليه من حب الجاه والرياسة والتقدّم على عباد الله وافتقار العامّة إليهم، فلا يفلحون في أنفسهم ولا يفلح بهم، وهي حالة فقهاء الزمان الراغبين في المناصب من قضاء وشهادة وحسبة وتدريس. وأما المتنمسون منهم بالدين فيجمعون أكتافهم وينظرون إلى الناس من طرف خفي نظر الخاشع ويحركون شفاههم بالذكر ليعلم الناظر إليهم أنهم ذاكرون، ويتعجمون في كلامهم ويتشدقون ويغلب عليهم رعونات النفس وقلوبهم قلوب الذئاب لا ينظر الله إليهم، هذا حال المتدين منهم لا الذين هم قرناء الشيطان لا حاجة لله بهم، لبسوا للناس جلود الضأن من اللين أخوان العلانية أعداء السريرة، فالله يراجع بهم ويأخذ بنواصيهم إلى ما فيه سعادتهم، وإذا خرج هذا الإمام المهدي فليس له عدوّ مبين إلا الفقهاء خاصة فإنهم لا تبقى لهم رياسة ولا تمييز عن العامة، ولا يبقى لهم علم بحكم إلا قليل، ويرتفع الخلاف من العالم في الأحكام بوجود هذا الإمام، ولولا أن السيف بيد المهدي لأفتى الفقهاء بقتله، ولكن الله يظهره بالسيف والكرم فيطمعون ويخافون فيقبلون حكمه من غير إيمان بل يضمرون خلافه كما يفعل الحنفيون والشافعيون فيما اختلفوا فيه، فلقد أخبرنا أنهم يقتتلون في بلاد العجم أصحاب المذهبين ويموت بينهما خلق كثير ويفطرون في شهر رمضان ليتقووا على القتال، فمثل هؤلاء لولا قهر الإمام المهدي بالسيف ما سمعوا له ولا أطاعوه بظواهرهم. كما أنهم لا يطيعونه بقلوبهم بل يعتقدون فيه أنه إذا حكم فيهم بغير مذهبهم أنه على ضلالة في ذلك الحكم، لأنهم يعتقدون أن زمان أهل الاجتهاد قد انقطع وما بقي مجتهد في العالم، وأن الله لا يوجد بعد أئمتهم أحداً له درجة الاجتهاد، وأما من يدعي التعريف الإلهيّ بالأحكام الشرعية فهو عندهم مجنون مفسود الخيال لا يلتفتون إليه، فإن كان ذا مال وسلطان انقادوا في الظاهر إليه رغبة في ماله وخوفاً من سلطانه وهم ببواطنهم كافرون به. وأما المبالغة والاستقصاء في قضاء حوائج الناس فإنه متعين على الإمام خصوصاً دون جميع الناس، فإن الله ما قدمه على خلقه ونصبه إماماً لهم إلا ليسعى في مصالحهم هذا والذي ينتجه هذا السعي عظيم، وله في قصة موسى عليه السلام لما مشى في حق أهله ليطلب لهم ناراً يصطلحون بها ويقضون بها الأمر الذي لا ينقضي إلا بها في العادة وما كان عنده عليه السلام خبر بما جاءه فأسفرت له عاقبة ذلك الطلب عن كلام ربه فكلمه الله تعالى في عين حاجته وهي النار في الصورة ولم يخطر له عليه السلام ذلك الأمر بخاطر، وأي شيء أعظم من هذا؟ وما حصل له إلا في وقت السعي في حق عياله ليعلمه بما في قضاء حوائج العائلة من الفضل فيزيد حرصاً في سعيه في حقهم، فكان ذلك تنبيهاً من الحق تعالى على قدر ذلك عند الله تعالى وعلى قدرهم لأنهم عبيده على كل حال، وقد وكل هذا على القيام بهم كما قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ